

## أسباب الاضمحلال في خصب تربة الاراضى الزراعية المصرية والعمل على صيانتها

ان العناية بالاحتفاظ بخصب التربة والعمل على زيادتها من أهم الامور  
التي تعنى بها جميع الممالك المتمدينة وذلك بسن مختلف المواد في التشريع  
الزراعى بما يكفل صيانتها وفقا لما يلائم مع الاحوال القومية والاقتصادية  
لكل قطر من الاقطار •

أما في بلادنا فلموضوع الحصب شأن عظيم لان الزراعة عماد ثروتها  
ولان خصب الارض آخذ في الاضمحلال بدليل نقص معدلات الانتاج  
لمختلف حاصلات الزراعة المصرية منذ نصف القرن الماضى • وما  
لم تدارك الحالة بما تستحقه من العناية والاهتمام سيستفحل ذلك النقص  
في خصب الارض الى حد يؤثر به في مستقبل مركز البلاد الاقتصادى  
أيما تأثير •

ان تاريخ عوامل الضعف في خصب الارض يرجع الى العهد الذى  
تبدلت فيه طرق رى الحياض التي كانت متبعة منذ عهد بعيد بمشروعات  
الرى الصيفى • وقد كان لهذا التغيير أثره المعروف في الحياة الاقتصادية  
للبلاد حيث أصبح محصول القطن عمادا لثروتها بما تميز به عنه في سائر  
أنحاء المعمورة فيما يأتى :

أولا — وفرة معدل غلة الفدان الواحد •

ثانيا — جودة ومثانة التيلة •

فكان ذلك سببا في تفوق صفات القطن المصرى على غيره في أسواق  
العالم •

فلذلك هذه الاعتبارات المتقدمة وجب البحث عن طرق علاجية للاحتفاظ  
بخصب التربة الجديرة بكل عناية وتنشيط •

وقد تناول بعض الباحثين درس هذا الموضوع ولكن لم يتبين من خلال أبحاثهم أثر فعال لمعالجة الحاله • وعزا البعض ضعف الخصب هذا الى اعتبارات نظرية كتأثير البروتوزوا وارتباطها بتشميس الارض ذلك الامر الذى لا يمكن الاخذ به كعامل أساسى في اضمحلال خصب التربة خصوصا في الديار المصرية التى ينالها شىء من أشعة الشمس أكثر من غيرها كما أيدت ذلك التجارب التى جرت في هذا الشأن •

ان المسألة برمتها لم تخرج عن كونها استمرارا في فقد خصب الارض منذ التبدیل في طرق الري • وان ما طرأ من تدهور تلك الخصبه منذ ذلك التبدیل يرجع الى العوامل الاولية الآتية :

١ — عدم تجديد عناصر الخصب التى ترد في رواسب طمى النيل بوفرتها المعهودة •

٢ — حرمان الاراضى الزراعية من ركود مياه النيل عليها زمن الفيضان وما كان لهذه المياه من الاثر الفعال في ازالة ما علق بالاراضى من آثار الاملاح الضارة وتصريفه بالتريشع الى مجرى مستوى المياه الارضية •

٣ — زرع الارض بأكثر من محصول واحد في العام واستغلالها لمحصول القطن على وجه التخصيص مرة كل سنتين أو في كل ثلاث سنوات ذلك المحصول الذى هو أكبر العوامل في استنفاد خصب التربة في بزرتة التى تصدر سنويا خارج الديار المصرية دون أن يعوض على الارض ما فقدته من عناصر التسميد •

### كيف يصاب خصب الارض

ليس هناك من العوامل الجوهريّة للاحتفاظ بخصب التربة بناء على الاعتبارات المتقدمة الا أمران اثنان هما :

أولا — الاحتفاظ بجميع بذرة القطن وكسبها واستهلاكها في داخلية

القطر •

ثانياً — تحسين حالة الصرف بتعديل أنظمة لتطبيق طريقة الترشيح  
واحلالها محل الغسيل في اصلاح الاراضى الملحة .

١ — بزرة القطن المتصدرة وتأثيرها في نفاذ خصبة الارض :

بلغ ما يصدر سنويا من بذرة القطن وكسبها خارج الديار المصرية  
نحو خمسة ملايين أردب فلو أننا تفقدنا تحليل هذه البزرة وما اشتملت  
عليه من عناصر التسميد الازوتية والفوسفاتية والبوتاسية عدا مادتها  
العضوية المهمة وتأثيرها المعروف في الخواص الطبيعية والبكتريولوجية  
للاراضى لهاتنا جدا كمية ذلك الفقد الواقع في عناصر خصب الاراضى  
لان تحليل بزرة القطن أثبت اشتمالها بوجه التقريب على عناصر  
التسميد الآتية :

أزوت ٣ في المائة ، أكسيد الفوسفور ٢ في المائة ، بوتاسا ١ في المائة .  
فلو افترضنا تقدير ثمن هذه العناصر التي يحتويها أردب واحد من  
من البزرة على معدل أثمانها في الاسمدة الكيماوية التجارية لكان ثمنها نحو  
تسعين قرشا صاغا وقياسا على ذلك يكون ثمن ما تفقده البلاد من عناصر  
التسميد يقدر بنحو أربعة ملايين ونصف من الجنيهات المصرية سنويا .  
وهذا عدا تقدير ما للمادة العضوية في تلك البزرة من تأثير عظيم  
في تحسين التربة .

ان احتكار بزرة القطن وكسبها في داخلية البلاد لا تتأثر به الحالة  
الاقتصادية مطلقا بل يكون النفع من جرائه مضاعفا ومعوضا لخصب الارض  
وذلك لاعتبارات أخصها :

أولا — ما يستخرج من زيت البزرة تعدل قيمته في صادرات البلاد  
ثمن البزرة نفسها على معدل الأثمان الاعتيادية .

ثانياً — يكون ناتج الكسب من البزرة ربحاً للبلاد بما اشتمل عليه من عناصر التسميد فبذلك تنخفض أسعار هذا الصنف ويقبل الزراع على شرائه فيصبح مورداً عظيماً لتغذية الماشية ولا سيما زمن الصيف وذلك تلقاء نفقة زهيدة مما يؤدي الى اقبال الزراع على تربية الماشية واستنتاجها وبهذه الكيفية تحل أهم المعضلات التي كانت تعترض تربية الماشية فيكون من جراء ذلك زيادة عددها وتوفر الالبان ومنتجاتها فيرخص اذ ذاك سعر اللحم ومستخرجات الالبان وتستغنى البلاد عن استيرادها من الخارج .

ثالثاً — تنشأ معاصر للزيت ملحقة بمعظم ابورات الحلاجة وبذلك يتسع المجال لتشغيل الايدي العاطلة فيكون هذا من العوامل التي يسود معها الهدوء والسكينة .

رابعاً — ان في اكنثار الماشية لدى الزراع اكنثاراً في كمية السماد البلدى الذي يشتمل على عناصر الحصب وهي تعوض على الارض ما تفقده على التعاقب بسبب زراعة القطن .

٢ — تحسين الصرف وجعل الغاية منه اصلاح الاراضى بطريقة الترشيح لا بالغسيل :

ان عامل الصرف بدأت آثاره في اضمحلال خصب الارض منذ بدلت طريقة رى الحياض بطريقة المشروعات التي كان من أمرها أن ساعدت في كثير من الظروف والحالات على تراكم الاملاح الضارة المتصاعدة من باطن الارض فأثرت هذه الاملاح في خصب الارض وأودى ذلك بصلاحية مساحات كبيرة . وليس ثمة علاج لهذه الحال الا انشاء المصارف وتسهيل سبل الصرف في المناطق التي تحتاج لذلك .

أما المشاريع الحالية للصرف في مختلف المناطق فهي كافية جداً بالغرض وانما عامل الضعف فيها يرجع الى الطريقة التي يتبعها الزراع في صرف أطيانهم تلك الطريقة التي لم تخرج عن كونها غسلاً سطحياً لطبقة ذات سمك محدود وما ينشأ عن ذلك من عدم الانتفاع بالصرف الحقيقي

واستهلاك مقادير كبيرة من مياه الري وما يترتب على ذلك من امتلاء  
المصارف الرئيسية بالمياه وتقليل غور جزء الارض المصروف .

ان حقيقة الغاية من انشاء المصارف هو حفظ مستوى الماء الارضى  
بعيدا عن سطح الارض بما يمكن الحاصلات الزراعية المختلفة من النمو  
في بيئة ملائمة وهذه قدرها أكثر الباحثين في الزراعة بغور لا يقل عن  
ثمانين سنتيمترا .

وكل غور مصروف يقل عن هذا الحد يؤثر في معدل غلة الحاصلات .  
فمن الواجب اذن أن تكون المصارف الفرعية الصغيرة حافظة لغيرها  
في تلك الحدود والا أثر ذلك في خصب الارض .

اذا بحثنا معظم المناطق المعروضة في تلك البلاد رأينا أن المصارف  
تهمل بعد انشائها ولا يتعهدوا اربابها بالتطهير المستمر الذى يكفل محافظتها  
على منسوبها الاساسى فيترتب على ذلك قلة الغور بتلك المصارف فاذا  
عول المزارع على غسل الارض لاصلاحها كان اصلاحا غير تام وقصير  
الاجل لفقد المصارف ميزة الترشيح هذا رغما عن الاسراف في استعمال  
مياه الري التى يمكن الاستفادة منها في رى مساحات أخرى .

وليس من علاج لهذه الحالة الا وضع حدود وتعليمات يلزم باتباعها  
أصحاب المناطق المصروفة ليقوموا باتباع طرق الصرف الحقيقية وأن يحرم  
غسل سطح الارض الا في الاحوال الاستثنائية كحالة اصلاح الارضى  
البورأو في زراعة الارزأو في الغسل عن محاصيل البرسيم المنزرعة حديثا .  
فتمى استقام الامر على ذلك أخذت الارضى في التحسن المستمر وقلت  
بذلك النفقة في رفع مياه الصرف من المصارف الى البحر .

عبد الواحد فهمي

رئيس فرع مقاومة آفات النباتات بالرش والتعفير